

استراتيجية شاملة ضد الإرهاب

بقلم نوري المالكي

بغداد – عندما قام تنظيم القاعدة والمجاميع الإرهابية الأخرى بمهاجمة محافظة الأنبار أواخر كانون الاول الماضي وسيطروا بشكل مؤقت على أجزاء من الفلوجة والرمادي، قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري "هذه معركة العراقيين".

أنها بالتأكيد معركتنا. فبعد مرور أكثر من عامين على مغادرة القوّات الامريكية العراق، وعودة نشاط المجاميع المتطرفة الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، يتحمل العراق اليوم مسؤولية دحرهم عسكرياً، وعزلهم سياسياً، وايضاً تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن عدم حصولهم على أي دعم محلي في المستقبل.

وبالرغم من ان المعركة ضد تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار هي معركة العراق، الا انها تشكل جزءاً من نضال أكبر ضد الإرهاب الذي يهدد دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كما ويشكل خطراً على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. اننا نواجه إرهاباً يتعدى بطبيعته حدود الدولة، وان الحاق الهزيمة به يتطلب شراكة قوية بين العراق والولايات المتحدة وتعاوناً دولياً جاداً. وكما أكد الرئيس أوباما في خطاب حالة البلاد الاخير، نحتاج الى ان نعمل سوياً كشركاء "عرقلة والقضاء على" الشبكات الإرهابية.

لاجل اعادة اعمار وحماية بلادنا، يحتاج العراق الى المعدات والخبرات الامريكية، والى الاستثمار والتنسيق الاستراتيجي مع دول المنطقة. ان الجهود المشتركة لمجابهة عدو مشترك سعياً لتحقيق اهداف مشتركة هو جوهر اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي وقعها العراق والولايات المتحدة قبل انسحاب القوّات الامريكية من العراق عام 2011.

العراق شريك للولايات المتحدة وليس محمية أمريكية. وان العراقيين ممتنون للجهود التي بذلتها القوات الامريكية في العراق والتضحيات الجسام التي قدمها البعض منهم. ان العراق اليوم بلد ذو سيادة، ولا يحتاج الى تواجد القوّات الامريكية على ارضه.

وانطلاقاً من روح الشراكة هذه، نود ان نشارككم الاستراتيجية التي نتبّعها للدفاع عن بلدنا ضد الإرهاب. لقد تعلم العراقيون وقادتهم المنتخبون العديد من الدروس والعبر خلال العقد الماضي. نحن مدركون بأن النهج العسكري لوحده لن ينجح في التصدي للإرهاب، ولا في راب صدع الطائفية والعرقية والإقليمية التي يستغلها المتطرفون.

كما ندرك بان الإرهاب لا يمثل مشكلة للعراق فحسب، وانما هو مشكلة دولية، وان الحرب الاهلية في سوريا هي خير دليل على ذلك. لقد حذرت مراراً وتكراراً من امتداد الإرهاب الناتج عن ذلك الصراع الى بلادنا، وهذا ما يحدث الان. اذ يسعى تنظيم القاعدة وقوى متطرفة اخرى يستمدون الدعم من قواعدهم في سوريا الى إعادة تأسيس وجودهم في غرب العراق، وتزداد قدرتهم على ارسال الانتحاريين الى بلادنا لإحداث الدمار والموت والفوضى. هذه القوى بدأت بحملة جديدة لاشعال العنف الطائفي وزرع التفرة بين ابناء شعبنا. ان تداعيات الازمة السورية كانت السبب الرئيس وراء زيادة حدة العنف في العراق.

لا تتوهموا: فان ما نشهده ليس فتنة طائفية، بل مذبحه تطال الجميع. فالقاعدة تقتل الشيعة والسنة، وفي أعياذ الميلاد فجر الارهابيون مناطق يقطنها المسيحيون في بغداد وقتلوا أكثر من عشرين شخصاً في أقدس ايامهم. ولان تنظيم القاعدة يؤمن بقتل الناس، لا بكسب تأييدهم، فان بالامكان هزيمته، ويجب ان يُهزم، وسوف يُهزم. لقد دحر العراقيون تنظيم القاعدة في السابق، ولدينا استراتيجية متكاملة لدحهم مجدداً.

ولا نهدف الى القضاء على القاعدة وحسب، وإنما الى معالجة اسباب التذمر الشعبي الذي تستغله القاعدة. اننا نتبع استراتيجية شاملة ومتعددة الوجة في ادارة البلاد تستند الى الدستور والاندماج الاجتماعي والعمليات الأمنية والتواصل الدبلوماسي والتنمية الاقتصادية. نريد ان نعمل كشركاء مع الولايات المتحدة في جميع هذه المجالات، ونحن نمضي قدماً نحو مرحلة حاسمة في التحول من النظام الدكتاتوري الى النظام الديمقراطي، والمتمثلة بالانتخابات البرلمانية الرابعة منذ العام 2003.

نحن ملتزمون ومصممون بإقامة هذه الانتخابات في 30 نيسان 2014، وبتهيئة الظروف الأمنية المناسبة في عموم العراق لتشجيع الناخبين على الادلاء بأصواتهم، وبالتالي تعزيز شرعية الحكومة المنتخبة ديمقراطياً والقضاء على اي دعم للمتطرفين.

ان تنظيم القاعدة مدرك لأهمية الانتخابات التي ينبغي أن يدرك اهميتها العراقيون والامريكيون ايضاً. لذلك يسعى الارهابيون الى إشعال فتيل الفتنة الطائفية في نسيج المجتمع العراقي وتفويض عملية نهوض مؤسساتنا الديمقراطية، في محاولة منها لنشر الاضطرابات والفوضى، قبل اقل من ثلاثة أشهر من موعد التصويت. لكننا لا نسمح ولن نسمح بحدوث ذلك. فمن الواجب علينا العمل لضمان حصول العراقيين على حقهم في التصويت بحرية ومن دون ترهيب او تخويف.

العمليات الأمنية

ان كسب تاييد الشعب الذي ندافع عنه مسألة جوهرية في استراتيجيتنا لدحر الإرهاب. وبما ان القاعدة تستهدف جميع العراقيين دون استثناء من شيعة وسنة واكراد وتركمان وغيرهم من مكونات المجتمع العراقي، فاننا نسعى لتوحيد صفوف جميع العراقيين ضد قوى التطرف.

تتطلب استراتيجية مكافحة الإرهاب الفاعلة تسخير قواتنا الأمنية بكامل طاقاتها وعدتها. ان قتال العديد من العشائر السنية جنباً الى جنب مع قواتنا المسلحة في محافظة الانبار ونيوى وغيرها من المحافظات المضطربة، هو ثمرة لجهودنا في التواصل معهم.

خلال فترة زيادة عديد القوات الامريكية مطلع العام 2007، حصلت القوات الأمنية على دعم أبناء العراق (الصحوات) وقد ساهمت تلك المجاميع من المدنيين التي نشأت بين العشائر السنية في الانبار وتوسعت في عموم انحاء العراق في حفظ الامن في مناطقهم من خلال عملها كقوات مساندة للشرطة المحلية.

كما نعمل على دعم العشائر التي تقاوم جنباً الى جنب مع قوات الشرطة للحد من انتشار خطر القاعدة. حيث نعمل على توفير السلاح والمال والدعم الميداني لتلك العشائر لتكون قادرة على المواجهة. لقد قمنا بإرسال قوات خاصة مدربة على عمليات مكافحة الإرهاب الى المناطق التي تحتاج فيها القوات الأمنية المحلية الى دعم أكثر. كما تعمل قوات الجيش على ضرب معسكرات الارهابيين في المناطق الصحراوية النائية، بالإضافة الى تأمين حدود البلاد.

لقد استجبنا لمطالب مجلس المحافظة المحلي ولم نامر قوات الجيش بالدخول الى مدن الانبار. ولاننا نعلم بأن تنظيم القاعدة يستخدم المدنيين كدروع بشرية، وحرصاً منا على تجنب حدوث خسائر بين صفوف المدنيين، لذا فقد قمنا بدعم القوات المحلية للقضاء على تلك التهديدات من الداخل.

قد تستغرق هذه العمليات فترة من الزمن، الا انها أفضل الطرق المتاحة لتقليل معاناة الأهالي، الذين تحملوا الكثير من الأذى على مدى سنوات، فيما يتم الحفاظ على المنجزات التي حققتها القوات الأمنية وترسيخها. اننا نخطط لدمج حركة أبناء العراق بشكل أكبر مع القوات الأمنية ليتمكنوا من تحمل المسؤولية الأكبر في الحفاظ على امن مناطقهم، وبعد ذلك ستركز وحدات من الجيش خارج المحافظات، كما نص على ذلك الدستور.

وتسعى الحكومة الى إعادة ضبط الجيش والشرطة الذين تم فصلهم من الخدمة بغير وجه حق بعد انهيار النظام السابق. فقد تم اعادة خمس وجبات من الضباط السابقين الى الخدمة، لتشجيع الضباط الاخرين على الالتحاق بالتشكيلات الأمنية.

لا يزال دعم الولايات المتحدة الى أمن العراق مهماً، خصوصاً في مجال المعدات العسكرية والتنسيق الاستخباري الذي يتيح لنا القضاء على الشبكات الإرهابية. كما بدأنا مع نظرائنا الأمريكيين مناقشة موضوع استئناف تدريب قواتنا المسلحة على أساليب مكافحة الإرهاب. ونحن هنا لا نطلب المساعدات الامريكية المادية، فبفضل نمو اقتصادنا السريع، نحن قادرون ومستعدون لشراء جميع المعدات العسكرية التي نحتاجها. لذا وافقت إدارة الرئيس أوباما على بيع مروحيات الاباتشي للعراق، كما نعبر عن شكرنا للكونغرس الأمريكي لموافقته مؤخراً على إتمام تلك الصفقة.

الإندماج الاجتماعي

ان اتباع سياسة شاملة ومفتوحة تحترم فيها اراء جميع مكونات المجتمع ولا يشعر أي طرف فيها بالتهميش، هي جزء لا يتجزأ من استراتيجيتنا الأمنية.

ان اقرار منظمة (بيت الحرية الدولية) بمشاركة الاحزاب المعارضة في انتخابات مجالس المحافظات بحرية اثناء الدورة الانتخابية السابقة، هو خير دليل على تقدمنا في هذا الجانب. لذلك ولأسباب أخرى، فقد رفعت المنظمة مرتبة العراق في مجال الحقوق السياسية. كما نسعى الى إقامة مجتمع تسمع فيه المظالم ويتم فيه حل الخلافات من خلال الحوار المفتوح والمظاهرات السلمية.

وبالرغم مما يتمتع به العراق من حرية وديمقراطية فلا يمكننا السماح للمتطرفين باستغلال ذلك لتحقيق اهدافهم في اضعاف البلاد. وعندما انكشف سعي الإرهابيين في الأنبار لمصادرة مطالب المتظاهرين المدنيين المشروعة والتغلغل في مخيماتهم لإثارة الفتن الطائفية، اضافة الى قطعهم الطرق المؤدية الى الأردن وسوريا لعدة اشهر، تحركنا للعمل مع مجالس المحافظات المحلية وزعماء العشائر لإنهاء تلك التظاهرات وبشكل سلمي. لقد كنّا على دراية بان إتاحة الفرصة للمتظاهرين لتقديم مطالبهم سلمياً، سيدفع زعماءهم المحليين الى نبذ دعاة العنف والانقسام.

وعندما تحركت قواتنا الأمنية في نهاية المطاف لإغلاق المخيم، لم يكن هناك أي مظهر من مظاهر العنف. وكما اتضح في الانتخابات السابقة، يؤيد الأغلبية الساحقة من العراقيين صناديق الاقتراع لاطلاق الرصاص. من خلال التجارب الأخيرة في تاريخنا الحديث، أدرك العراقيون انه لا يمكن لاي مجموعة عرقية او دينية او سياسية ان تسيطر على البلاد، لذلك فان السبيل الوحيد لنجاح حكومتنا يكمن في الاندماج الاجتماعي في جميع النواحي.

بالاضافة الى تلك الجهود فان دعم الحكومات المحلية لتسوية المظالم هو امر أساسي. نهدف ومن خلال النظام اللامركزي الى تعزيز الإندماج الاجتماعي الذي يحول دون لجوء الناس الى التمرد والعنف او دعمهم له. وقد لا تكون اللامركزية أسهل طرق الحكم، ولكنها أكثرها فاعلية اذ يكون الجميع مشارك في النظام.

وتفقد العراق اليوم حكومة وحدة وطنية يكون لجميع الكتل البرلمانية الرئيسية تمثيل فيها، وهي مغايرة لحكومة الحزب الواحد التي تحملناها أيام حكم صدام حسين. وفي الوقت الذي قد نختلف فيه، إلا أننا نسعى لحل خلافاتنا من خلال الحوار والتفاهم ضمن المؤسسات الدستورية. قد لا يكون الاندماج والحوار أسرع السبل لاتخاذ القرارات، إلا أنها الأفضل لضمان قبول جميع الاطراف العرقية والدينية والإقليمية لتلك القرارات.

الدعم الدولي

استكمالاً لجهودنا في التواصل مع الاطراف الداخلية، فقد دعونا المجتمع الدولي وبضمنهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية للوقوف على حقيقة هوية الإرهاب العالمية.

لقد ركزنا الجهود على العمل مع دول الجوار لإيجاد نهاية منصفة للحرب الاهلية الدائرة في سوريا، والتي تؤثر بشكل مباشر على الوضع الأمني في العراق. ولقد أكدنا منذ بداية الصراع على ان المفاوضات للتوصل الى تسوية سياسية قد تبعث الامل بانهاء دوامة العنف، وقد قدمنا دعمنا الكامل لمبادرات الأمم المتحدة، مثل مؤتمر جنيف، الذي يوفر فرصة للحوار بين الحكومة والمعارضة السورية.

ونتعاون بشكل وثيق مع الأردن والامارات العربية المتحدة ودول أخرى في المنطقة لمعالجة الازمة في سوريا. ويعتبر هذا التعاون ضرورياً لبيان التضامن العربي المعتدل لمواجهة تنامي الاستقطاب الطائفي. ونحتاج الى محور من الاعتدال مع اخواننا العرب للوقوف بوجه التطرف والإرهاب.

ان منطقتنا تحتاج الى تضافر الجهود لقطع مصادر التمويل الاقليمية المستمرة لتنظيم القاعدة والمجاميع الإرهابية الأخرى. كذلك نحن بحاجة الى التعامل مع الارتفاع المقلق لوتيرة التجنيد من قبل الجهاديين الذين يحرضون على الكراهية والطائفية من خلال تحسين صورة اعمال العنف الشريرة. لذلك لا بد من ان ترفع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في الشرق الاوسط اصواتها ضد النهج الطائفي للجهاديين الذين يسعون الى تفرقة شعوبنا.

يسعى العراق من خلال التواصل الدبلوماسي مع جميع دول الجوار الى بناء علاقات وثيقة وحل أي خلافات سياسية عالقة معها والعمل على كشف مصادر عدم استقرار المنطقة التي تتغذى عليها القاعدة. ولطي صفحة النظام السابق فإننا نتبع سياسة عدم التدخل في شؤون دول الجوار، كما لا نريد ان نختلف مع أي بلد في المنطقة، سواء كان تركيا او السعودية او إيران او سوريا.

ان سياستنا ناجحة، فقد كان العراق أيام صدام حسين بلداً معزولاً على المستوى الدولي والإقليمي. اما اليوم، فقد فتحت 17 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا سفاراتها في العراق. وتربطنا علاقات جيدة مع اغلب البلدان العربية.

بالرغم من وجود بعض الخلافات، إلا أننا نمضي قدماً لحلها من خلال الحوار البناء. كما نستمر في حل خلافاتنا مع الكويت، وهي إحدى تركات النظام السابق. حيث تمثل الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الكويتي الى بغداد واستئناف الرحلات الجوية بين البلدين لأول مرة منذ 23 عاماً، تطوراً مهماً في طريق حل الخلافات بين البلدين. وكنتيجة لتحسن العلاقات مع الكويت، فقد رفع مجلس الامن الدولي العقوبات القاسية المفروضة على بلادنا. ان التقدم الدبلوماسي الذي تم أحرازه، قد تجسد في استضافتنا للقمّة العربية في اذار عام 2012.

فاليوم، ننظر لنا دول الجوار كشريك في المنطقة، لا كبدا يعاني العزلة كما كان في ايام صدام حسين.

النمو الاقتصادي

يساهم النمو الاقتصادي في التقليل من دعم الإرهابيين من خلال توفير حياة أفضل لكل العراقيين ومزيداً من الفرص للشباب الذين يستهدف المتطرفون تجنيدهم. فقد قمت بزيارة محافظة الانبار يوم السبت الماضي وناقشت مع أعضاء المجلس المحلي وشيوخ العشائر هناك خططنا الكفيلة بدحر الإرهاب وإعادة اعمار المحافظة. واتفقنا على دمج ما يقرب من عشرة الاف من مقاتلي العشائر مع قوات الامن المحلية، واعلنا تخصيص الملايين من الدولارات ضمن الموازنة العامة للسنة القادمة لتنفيذ خطة لإعادة اعمار محافظة الانبار. وبتوفير فرص العمل وتحفيز الاستثمار، يمكننا البدء في اصلاح الاضرار التي الحقها الارهابيون باهلنا في الانبار.

وعلى الصعيد الوطني، فقد قطعنا خطوات كبيرة لتعزيز اقتصادنا. فقد أدرجت مجلة "الايكونوميست" العراق، مؤخراً، كواحد من أكثر عشرة بلدان يتوقع ان يحقق اقتصادها اعلى معدلات النمو عام 2014.

ففي مجال الطاقة ارتفع معدل انتاجنا من النفط بنسبة 50% منذ عام 2005. لقد بلغ معدل انتاج النفط خلال العام الماضي 3.2 مليون برميل في اليوم ونتوقع ان يرتفع معدل الإنتاج ليصل الى 4.5 مليون برميل يومياً مع نهاية 2014، ونهدف الى ان يصل الى 9 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2020.

ذلك يعني ان عائدات النفط ستبلغ 5 ترليون دولار خلال عام 2035، وهو ما نسعى الى استثماره خدمة لابناء شعبنا ولإعادة اعمار البنى التحتية وبناء الطرق والجسور والخطوط السريعة وسكك الحديد والمطارات. كما نعمل على إعادة بناء شبكات الطاقة الكهربائية والماء وأنظمة الصرف الصحي كما نعمل على تطوير المدارس والمؤسسات الصحية.

ان بإمكان الامريكيين ان يوفرنا ما نحتاج اليه من خلال الاستثمار والتجارة وليس عن طريق المنح والمساعدات. ان الشراكة التي يريدها العراقيون مع الولايات المتحدة تشمل جميع شرائح المجتمع، ليس مع الادارة وحسب، وانما مع القطاع الخاص ايضاً.

ويقدم العراق للشركات الامريكية فرص هائلة لإعداد التصاميم وبناء وصيانة المدارس والجسور والخطوط السريعة والمستشفيات ومنشآت معالجة المياه وأنظمة الاتصالات و الكثير غيرها.

ويمكن ان تكون هذه الاستثمارات مربحة وان تلعب دوراً مهماً في خطتنا الاستراتيجية لمحاربة الإرهاب وتعزيز المصالحة. تمارس كيريات الشركات الامريكية مثل ستي بانك وفورد وبوينغ وجنرال الكتريك نشاطاتها في العراق، ونأمل ان تستغل المزيد من الشركات الفرص التي يتيحها اقتصادنا المزدهر. ان مشتريات العراق بمليارات الدولارات، خصوصاً شراء 41 طائرة نوع بوينغ والعقود التي تم ابرامها مع شركة "جنرال اليكتريك" لإعادة تأهيل شبكات الكهرباء وشراء المعدات العسكرية لتجهيز القوات الأمنية، دليل واضح على امكانياتنا الكبيرة كشريك وسوق واعد.

ان حرصنا على بناء عراق موحد ومزدهر ليكون منبراً للديمقراطية والاستقرار في المنطقة لم يتراجع. ان خطر الارهاب قد وحد العراقيين مع قواتنا المسلحة في هذا الوقت المهم من تاريخ العراق.

لقد ضحى الامريكيون والعراقيون كثيراً وهم يحاربون عدوهم المشترك - الإرهاب. وبوجود خطة استراتيجية شاملة ضد العنف والتطرف، فإننا مصممون على بناء مستقبل يستحق تضحياتنا المشتركة.

نوري كامل المالكي

رئيس وزراء العراق

